خصائص العلاقات الدولية في ما بعد الحرب الباردة وأطروحات العولمة

أ/حتحوت نور الدين
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة بسكرة

الملخّص:

لقد عملت الحروب دائما على صياغة نمط تفاعلات النظام الدولي كما حدث مع الحربين العالميتين، غير أن فهم خصائص النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، وأبعاد التحولات العالمية لايكاد يختلف عن دراسة أطروحات العولمة تشخيصا وتقويما، بما يعكسه الانتشار المتزايد للمصطلح من اعتراف بالحالة التي سادت منذ نهاية الحرب الباردة، والمتمثلة في درجة ونطاق تأثير الخارجي على الداخلي، بحيث تهاوت وتآكلت الحدود بينهما، ولم يعد ذلك الاختراق قاصرا على النطاقات السياسية والاقتصادية التقليدية، ولكن امتد ليشمل الاجتماعية والثقافية أيضا. يتناول هذا البحث إشكاليتي العولمة والتي يظهر من خلالهما الاضطراب الذي يشهده النظام الدولي، مع التركيز على الأبعاد الحضارية الثقافية.

Abstract :

Wars have always worked on the formulation of the pattern of interaction of the international system, as happened with two world wars but that the understanding of the characteristics of the international system after the end of the cold war. Reflected in the increasing prevalence of the term of the recognition of the situation that has prevailed since the end of cold war, and of the degree and extent of the impact of the procedure to extern complacency and erosion of the border between the two that are no longer limited to the penetration ranges of traditional political and economic, but extended to include also social and cultural. This study shows that globalization two mattersof which the trouble witnessed by the international system with emphasis on the cultural dimensions.

شهد القرن العشرون ثلاث أحداث عظمى مثلت نقاط تحول أساسية في تفاعلات النظام الدولي وهي الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية، نهايـــة الحـــرب الباردة وانهيار الإتحاد السفياتي، وإذا كان الحدثان الأول والثاني عبرا عن أقصى أشكال انفجار الصراع أي استخدام القوة العسكرية، فإن الحدث الثالث لم يشهد هذا النمط ولكن لم يقل عن الأوليين من حيث آثاره على العالم .

فأضحى من المعلوم أن هذه الأحداث السالفة الذكر إنما هي نتاج تراكمات من التفاعلات التي شكلتها مجموعة من القوى والعوامل التي تتصل في جانب منها بالخصائص القومية للدول أو التفاعلات النظمية بين الدول أو القوى الهيكلية طويلة الأجل .

وإذا كانت إشكالية العلاقات بين الداخلي والخارجي قد وقعت في صميم جهود التنظير التي شهدتها كل مرحلة من هذه المراحل حتى تطور العلاقات الدولية في القرن العشرين، فإن اتجاه هذا التطور من بداية القرن إلى نهايته عكس تزايدا مطردا في درجة تأثير الخارجي على الداخلي وفي طبيعة هذا التأثير ونطاقه بحيث يمكن القول أننا نشهد اليوم اختراقا كثيفا من الخارج بحيث تآكلت وتهاوت الحدود بينه وبين الداخلي، ومن ناحية أخرى لم يعد هذا الإختراق قاصرا على النطاقات السياسية التقليدية أو الاقتصاد السياسي ولكن امتدت النطاقات لتشمل الاجتماعي والثقافي أيضا(1)، وهنا سؤال يفرض نفسه : ما هي الخصائص والسمات التي يتضح لنا من خلالها هذه الحالة" المقصود اختراق الداخلي بواسطة الخارجي" وهي المرحلة التي سادت بعد نهاية الحرب الباردة ؟

يعكس الانتشار الواسع لمصطلح العولمة اعترافا بهده الحالة التي سادت بعد نهاية الحرب الباردة والثنائية القطبية، ومن ثم فإن فهم خصائص النظام الدولي بعد نهاية هده الأخيرة وأبعاد هذه التحولات العالمية في نهاية القرن العشرين من ناحية ودراسة أطروحات العولمة تشخيصا وتقويما من أخرى ليسا إلا وجهان لعملة واحدة(2).

لقد انطلق الاهتمام بدراسة هـــذه الخصائص من الاهتمام بتفسير نهاية الحرب الباردة ودراسة تأثيراتهـــا وتحـــدياتهـــا في مجال العلاقات الدولية وهنا يرد السؤال المزدوج : هل كانت نهاية الحرب الباردة بداية جديدة في العلاقات الدولية أفرزت خصائص جديدة أم أنها كانت نقطة تحول نتيجة تراكم آثار مجموعة من القوى والعوامل خلال العقدين الماضيين أذنت بتغير العالم ؟

قبل الإجابة عن هذه الأسئلة يجدر بنا الإشارة إلى هاتين الملاحظتين : فبقدر ما كان فشل النظريات الغربية في التنبؤ بهذه الصورة التي انتهت بها الحرب الباردة مثيرا للتساؤل حول درجة التنظير الواقعي السلوكي الإمبريقي، بقدر ما ان الجدال الدائر الآن حول العولمة في ما بعد الحرب الباردة يثير بدوره الكثير من الأسئلة حول الأزمة التي تمر بها حالة دراسة العلاقات الدولية ومن تم صعوبات فهم التغير العالمي .

ومما لا شك فيه أن دراسة ذلك التغير الكلي على صعوبته يمكن إيجازه في عدة فئات من المجالات، أحدها خاص بالفاعلين الدوليين والثاني خاص بالقضايا أو الموضوعات محل التغيير والثالث خاص بالقوى والعوامل المؤثرة على القضايا وعلى الفاعلين، ومن تم علـــى أنمـــاط التفاعلات، وكلا الفئتين الثـــانية والثالثة إنما تتصل بأبعاد مادية اقتصادية، بيئية ،مؤسساتية أو غير مادية (الثقافة، الدين، الأخلاق، المعلومات) .

أطروحات العولمة :العملية البنائية للمفهوم:

لقد استطاع روزينيو أن يسجل في دراسته عن العملية الإجرائية لبناء مفهوم العولمة مجموعة من الأسئلة التي تلخص ما أثير بهذا الشأن من علامات استفهام يمكن تصفيفها حول إشكاليتي التشخيص والتقويم وهي :

أ – هل العولمة عملية أم ظرف أم حالة نهائية مبتغاة؟

– هل هي تنبع من مصدر واحد أساسي أم من عدة مصادر متداخلة ؟

– هل تحركها الاقتصاديات أم الإبداعات التكنولوجية أم الأزمات البيئية العالمية، أم مزيج من هذه العوامل مجتمعة؟

– ما هي المجالات التي تبرز حولها الإختلافات؟ هل حول أزمة الدولة أم حالة النظام العالمي بين الإتجاه نحو التجانس أو استمرار الإختلافات؟

– هل تتبلور هذه الاتجاهات على نحو يعكس الإتجاها تالكبرى في دراسة العلاقات الدولية: الواقعية، الماركنتيلية، الليبرالية، الإعتماد المتبادل، الهيكلية؟

ب– هل تعني تعميق التجانس أم اعتياد متنامي على التنوع، أي تآلف مع اختلاف ؟

– هل تعني عالم موحد أم نظم منفصلة ولكن مرتبطة مع بعضها بروابط مادية أو رمزية شكلية ؟

– هل تتسم بممارسات ثقافية متميزة أم هي مجرد مجموعة من الثقافات المحلية ؟

– هل العولمة تدمر أم تحول التمايزات طويلة الأجل بين الداخلي والخارجي وبين نحن وهم ؟

– هل تتجه وجهة واحدة أم تتحرك في اتجاهات مختلفة ؟

– هل الاتجاهات نحو الكيانات الإقليمية يحول دون العولمة ؟

– هل الفجوة بين الأغنياء والفقراء في عمليات العولمة ؟

– هل ستحسن من حياة الشعوب أم يجب مقاومتها ؟(3)

إشكالية التشخيص :

يرى روزينو أن العولمة هي عملية وليست حالة نهائية مرغوبة أو ظرف قائم أو مجرد ظاهرة وبذلك فهي تختلف عن الكونية "Universalism. Globalism"

ولهذا ووفقا لتحليل روزينو فإن العولمة كعملية تعني المشاركة والاهتمام بما يحدث في الشؤون العالمية على نحو يتخطى الأسس الوطنية للسلطة والتي سبق وكانت أساس الحياة الاجتماعية حيث حدث تغير في نطاق اهتمامات الأفراد لتتعدى الإقليم والشكل التقليدي لنظام الدول، وعليه فإن العولمة كعملية تتضمن كل القوى التي تدفع الأفراد والجماعات والحكومات والتنظيمات نحو أشكال متشابهة من السلوك، ومن ثم فإن التطورات التكنولوجية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تدعم من اتساع نطاق المصالح والجماعات بحيث تتخطى الحدود الوطنية هي بمثابة مصادر العولمة والتعبيرات عنها، ويتجه روزينو لزيادة الصورة وضوحا عن العولمة من خلال مقارنتها "بالمحلية"(4).

وعلى صعيد أخر يمكن تحديد أربع عمليات فرعية تتبلور من خلالها العولمة في أبعادها التالية : السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، وهذه العمليات هي : الاتصالات ذات المسارين التي سيرتها التكنولوجيا الجديدة على نحو دفع بالتحولات العالمية التي تتجاوز الحدود المحلية، والاتصالات أحادية الاتجاه من خلال الكتابة لنشر الأفكار والمفاهيم والرموز من حيث أن المعرفة السائدة ليست حقيقية بقدر ما هي مفاهيمية . الانتشار الحادث من خلال المحاكاة التي تسيرها سبل عديدة تسهل الإلمام بسلوكيات المجتمعات الأخرى بحيث يبدأ التقليد سواء بوعي أو بدون وعي .و أخيرا هناك التماثل المرئي والذي لا ينبع من الاتصال بالآخرين أو بالتعامل معهم أو محاكاتهم والذي يولد آثار

تشابهية، ولكن ينبع من فرض القادة لهذا النوع من التشابهات على المجتمع المحلي والانتشار السريع لنظم اقتصاد السوق يضرب مثالا جيدا على هذا التشابه الناجم عن العملية الرابعة.(5)

ملاحظات حول مضمون العولمة: – انه وإن كانت التعاريف المحددة للعولمة قد عكست إقتراب الاقتصاد السياسي الدولي فإن بعضا منها اتسم بالشمول والكلية نظرا لامتداده إلى أبعاد أخرى غير اقتصادية أي غير عولمة الرأسمالية أو الاقتصاد الكوني، رغم أن الإقتصاد يبقى محرك أساسي في العولمة، إلا أنه لا يكفي وحده لتحقيق الفهم الصحيح لهذه العولمة كعملية .

– أن عولمة الثقافة قد أضحت من أهم المستجدات التي يمكن القول صعودها (بدون انفصال عن السياسي والاقتصادي) هو أهم ما يميز المرحلة الراهنة منها وذلك بفرض قبول ان العولمة ليست عملية حديثة أو لصيقة بنهاية القرن العشرين ونهاية الحرب الباردة، بل هي قديمة ذات جذور تاريخية ترجع الى بداية الرأسمالية وتطورها على مدى قرون .

إشكالية التقويم :

لقد تبلورت المشكلة حول مجالين أساسيين وهما أزمة الدولة القومية وحالة النظام الدولي.

أ – حالة النظام العالمي :

هل تسير أجزاؤه نحو التشابه والتجانس أم نحو مزيد من الفوضى والتعدد والاختلافات وعدم التجانس، أو ربما يعرف مجموعة من القوى التي تدفع نحو قدر من التشابه مع استمرار قدر من الاختلافات. لقد تم الإجابة على ذلك من عدة مستويات وهي توزيع الثروة والرخاء في العالم، القيم والأسس التي تبنى عليها النظم الداخليةو خاصية الديمقراطية، الهوية الثقافية والأبعاد القيمية والأخلاقية.(6) فإذا كانت العولمة تعمل على صعيد كل الأنشطة فإن قوى المحلية أيضا تعمل على مواجهتها على نفس الأصعدة، وبالتالي فإن كل من العولمة والمحلية هي عمليات طويلة الأجل وباستمرارها معا هو ما يؤدي دائما إلى الصراع الدائم بين نحن وهم.(7) ويرى روزينيو ان الإجابة على ما إذا كانت العولمة والمحلية بديلين كاملين أم يمكن ان يتواجدا معا بدون صراع، انه من الخطأ اعتبار المحلية تعني اللامركزية والانقسام والتفسخ والعولمة تعني

المركزية والتجانس والاندماج، فإذا كانت العولمة تحتوي اتجاهات التشابه فإن المحلية تعكس اتجاهات الاختلاف، ولذا فإن الصراعات التي تعم العالم هي صراعات بين عمليتين، فمثلا تجد أن صراع الجماعات الوطنية الشرعية للحفاظ على الاستقلال انما هو استجابة مباشرة للضغوط والتدخلات الخارجية التي تهدد – باسم العولمة – الحريات الثقافية لأقاليم العالم .

ب– أزمة الدولة القومية:

لم يطرح منظرو العولمة فقط هذه الأزمة ولكن أثارها قبلهم منظري الاندماج عبر القوميين الماركسيين، والمثاليون العالميين أما الليبراليين الجدد – منظرو العولمة – فيرون بأن عصر الدولة قد انتهى (8) غير أن آخرين تصدوا لهم بالنقاش من زوايا مختلفة ابتداء من الماركسيين الدين يتحدثون عن تزايد قوة الدولة وليس ضعفها، إلى الاجتماعيين الدين يرفضون مقولة أن الدولة استمدت وجودها ودورها من التاريخ الذي يتغير الآن، إلى من يقولون بحدوث تحولات عميقة في قوة الدولة وسلطتها من حيث الدرجة والنوع، إلى من يقولون بتحول الدولة من دولة الرفاهية إلى دولة المنافسة، إلى من يتحدثون عن مؤسسات الحكم التي تفتقد الرقابة الديمقراطية، وأخيرا من يعتبرون بأن الدولة باقية ولكن تغيرت طبيعتها حيث فقدت مظاهر سيادتها التقليدية على إقليمها ومع ذلك ستظل العميل الأساسي لخدمة العولمة من خلال دور متعدد المستويات على الدولة الجديدة إعداد نفسها له وهي مستوى التنافس مع الدول الأخرى، إلى جانب التنافس مع الشركات المتعددة الجنسية، ومستوى التنافس بين الشركات لنفسها.

إن استمرار الدول وعدم انتهائها، وانتهاء سيادة الدولة بالمعنى التقليدي تبلور الصراع في الداخل لصالح الخارجي، تزامنا مع التفاعلات متعددة الأطراف وانتهاء نط الحرب التقليدية للسيطرة على الأرض، والعوائق التي تعترض الديمقراطية.

نستطيع أخيرا أن تلخص ذلك الجدل بين الإتجاهات المختلفة حول آثار العولمة على حالة العلاقات الدولية في ثلاث تيارات أساسية:

1– دعاة التنميط: عالم واحد، باقتصاد عالمي، وثقافة عالمية... بمقولاتهم حول سرعة وضخامة التحول الإقتصادي، ما أوجد سياسات عالمية جديدة، فلم تعد الدول وحدات مغلقة ولم تعد تسيطر على اقتصادياتها. والثورة في مجال الإتصالات ما أوجد ثقافة كونية بحيث

أضحت المناطق الحضرية متشابهة، الأمر الذي أدى إلى عالم أكثر تجانسا يعرف درجة عالية من التفاعلات عبر القومية بين مجموعات وطنية مختلفة، إلى جانب التفاعلات بين شبكات عالمية في مجالات متنوعة.(8)

2-دعاة رفض الهيمنة "الإستعمار الجديد": بحيث يرى هذا التيار أن العولمة كمصطلح تشير إلى المرحلة الأخيرة من الرأسمالية، ولا وجود لاقتصاد كوني واحد. فالفواعل من غير الدول ليست إلا أدوات حكوماتها في تنفيذ سياساتها، والتجارة والاستثمار العالمي مازالا متمركزين في الكتل الإقتصادية الكبرى.إن خطاب العولمة إذن ما هو إلا ترديد لرؤية الغرب للعالملاعلى حساب رؤى الثقافات والحضارات الأخرى، لا تحقق مكاسب لكل الشعوب، ولكن كثيرا منها سيعاني ومن ثم فإن العولمة ليست إمبريالية فقط وإنما أيضا استغلالية. ولا وجود لثقافة غربية عالمية بل مازال الصدام بين الثقافات قائما حول قضايا حقوق الإنسان، المرأة، الدين. ويعبر عن هذه الحجج تيارات الفكر الواقعي، القومي، الهيكلي والفكر الإسلامي خاصة فيما يتصل بالأبعاد الحضارية – الثقافية.(9)

ملاحظات:- إن العولمة التي تتصدى لها أدبيات نظرية العلاقات الدولية هي عولمة متعددة الأبعاد (اقتصادية-رأسمالية)، (سياسية-ديمقراطية)، (ثقافية-قيمية)، وهي عملية تاريخية مستمرة برزت تحت تأثير عدة قوى أهمها الثورة التكنولوجية على نحو لم تعد معه القوة العسكرية أو الاقتصادية فقط هي أساس التفاعلات الدولية، ولكن أيضا قوة المعرفة والمعلومات.

- إن نهاية الحرب الباردة بتلك الطريقة وظهور النموذج الحضاري الرأسمالي وكأنه بلا منافس يؤدي للقول بان هناك إرادة واعية وراء تحويل عملية العولمة إلى منظومة مقننة وممأسسة عن طريق احتكار عناصر القوة الجديدة.

- صعود الأبعاد الثقافية الحضارية في تحليل العولمة إلى جانب الأبعاد السياسية والاقتصادية -كما سبق- إضافة حقيقية في دراسة التغيرات العالمية خلال العقود الأخيرة، عندما انتقل إليه الإختراق بدرجة كبيرة ليس على مستوى النخب، ولكن على مستوى القواعد كأفراد أو كجماعات وطنية.(10)

- إن وضع الجنوب في التحليلات العامة عن العولمة وإن كان قد ظهر عند مناقشة آثار العولمة على حالة النظام العالمي، فإن ذلك كان بالقدر الذي يفرضه الحديث عن آثار

التطورات الاقتصادية العالمية على الفجوة بين الشمال والجنوب، وعن إمكانيات التحول الديمقراطي وسلبياته وإيجابياته، وعن درجة تأثر الدولة بالمقارنة بالدول المتقدمة.(11)

3- الرؤية التفاعلية للعولمة: وتتحصل في أن العولمة أمر واقع ينبغي التعامل معه وليس قبوله بكافة عناصره. ويقصد بالتعامل في هذا السياق الدخول في حوار حقيقي مع قوى العولمة بهدف الإقلال من الخسائر وتعظيم المكاسب. تفترض تلك الرؤية أن رفض العولمة أو الدخول في مواجهة مع القوى الدافعة لها إنما ينطوي على مخاطر جسيمة، او بعبارة أخرى تركز على أهمية التعامل المتوازن مع القضايا التي تطرحها العولمة من خلال إستراتيجية تقوم على التعامل التدريجي والربط بين مختلف القضايا المطروحة. إذن هي رؤية توفيقية براجماتية تنزع إلى فهمها على أنها ظاهرة مركبة تتضمن أبعادا إيجابية يجب الاستفادة منها وأخرى سلبية ينبغي تفاديها. ففي مقابل الفرص الإيجابية التي أقامتها العولمة كالتطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات وزيادة تدفق رؤوس الأموال وانفتاح الأسواق، هناك قلق من استمرار مشاكل الفقر والجهل والديون وانتشار الأوبئة التي تهدد أمما بأكملها، وتفشي ظاهرة تهميش المجتمعات النامية وحرمانها من تحصيل مكاسب العولمة.(12)

إنهما صورتان متلازمتان للعولمة كما هي، ما يفرض قبولها، ومن ثم فهي حقيقة ينبغي التعامل والتكامل معها للإقلال من آثارها السلبية على الأقل من خلال الحوار الإيجابي للدول النامية مع الدول الصناعية حول القضايا الأساسية الناجمة عن العولمة، قصد صياغة أجندة جديدة للنظام الدولي عبر المؤسسات المالية الدولية والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.(13) على أن يكون على قمة تلك الأجندة معالجة مشكلة الفقر والحرية المتكافئة للتجارة، بحيث تفتح الأسواق بشكل متكافئ مع وضع نظام تجاري عالمي منصف، والتطبيق الكامل لاتفاقيات جولة أورجواي، وجذب رؤوس الأموال العالمية والاستثمارات إلى الدول النامية من خلال التعامل مع المؤسسات المالية الدولية، وتطوير آليات لتمكين الدول النامية من مواجهة الأزمات المالية الدولية.

العولمة وتجلياتها المادية:

1- آثار العولمة الإقتصادية:

إن دراسة آثـــار العولمـــة ينطلق مـــن رؤيـــة اعتبـــارها –كما سبق – عملية مقصودة، تحركها القوى الرأسمالية متمثلة في الشركات المتعددة الجنسية والحكومات التـــي تعمـــل لتحقيق مصالـــح تلك الشركات. وتقود تلك القوى عملية العولمة مستندة إلى مكتسبات الثورة الصناعية الثالثة، التي أعطتها قوة تكنولوجية هائلة وقدرة اقتصادية على عولمة نموذجها الفكري.

يدور المحور الاقتصادي للعولمة حول قضية تحرير التجارة الدولية، وهو ما يعني ببساطة فتح الأسواق الدولية أمام الإنتقال الحر للسلع والخدمات. بيد أن فتح الأسواق هو في أغلب الأحوال في اتجاه واحد يتجه من الشمال نحو الجنوب، حيث تضع دول الشمال في إطار منظمة التجارة العالمية قيودا جمركية وغير جمركية على صادرات دول الجنوب إلى الشمال. ثم إ السلع التي تتمتع فيها دول الجنوب بميزة نسبية مستثناة من تحرير التجارة الدولية، حيث يقتصر التحرير على السلع الصناعية والخدمات، في حين يتم استثناء السلع الزراعية.

ومن الثابت تاريخيا أن تحرير التجارة لم يكن طريقا للتنمية، سواء بالنسبة للدول الغربيـــة أو لدول النمور الآسيوية، وإنما كان التطور التكنوبوجي هو الطريق الأساس لها، غير أن هذا التطوير ليس جزءا من المشروع العولمي.(14)

2– آثار العولمة السياسية – الأمنية:

وتتجلى في محاولة إعادة صياغة مفاهيم العلاقات الدولية بما يعطي للدول الدافعة للعولمة حق التدخل في شؤون دول الجنوب، ولذلك نجد تلك الدول تطرح مفاهيم مثل حقوق الإنسان والديمقراطية كمفاهيم واجبة التطبيق لتحقيق الاندماج في سيرورة النظام الدولي ليصبح بالإمكان عولمة السياسة العالمية(15)، مع حق الدول الكبرى في " التدخل الإنساني " لمراقبة وحماية تطبيق تلك المفاهيم. بيد أن ذلك التدخل كثيرا ما كان تدخلا انتقائيا في حال تهديد المصالح الحيوية لتلك الدول، والتنازل عن المفاهيم في حال حمايتها.

بالإضافة للتركيز على ما سمي " بالتهديدات الأمنية الجديدة" كالإرهاب وتجارة المخدرات على حساب التهديدات الأمنية التقليدية كامتلاك أسلحة الدمار الشامل، واحتلال أراضي دول كاملة السيادة وغيرها، وكذا السعي لتهميش دور الأمم المتحدة مقابل تعظيم

دور حلف شمالي الأطلسي مع التوسع المستمر في نطاق عملياته، وهو الأمر الذي أشار إليه توني بلير بما أسماه العولمة الأمنية. (16) ضف إلى ذلك طرح مفهوم إجراءات بناء الثقة كطريق لحل الصراعات الإقليمية، وذلك حينما يكون لدول الجنوب مطالب إزاء الشمال مع التغاضي عنها في حال العكس. فالصراع العربي – الإسرائيلي لا يحل إلا بإجراءات بناء الثقة، في حين تطلب الصراع الأمريكي – العراقي استخدام القوة العسكرية.(16)

والنتيجة من كل ما سبق هو إضعاف سلطة الدولة، من خلال التركيز على الإقلال من دورها، ووضع معـــايير عالميـــة لأداء الدولة لدورها في مجالات الاقتصاد والمعلومات والأداء السياسي. ويتم محاسبتها من جانب قوى العولمة عل أساسها بما أسماه البعض بتدويل الدولة (18)، وهو موقف تصبح فيه الدولة أداة لنقل مقتضيات اقتصاد السوق العالمي إلى الاقتصاد المحلي.(19)

3- آثار العولمة الثقافية:

تنصرف العولمـــة الثقافيـــة إلـــى تحطيـــم القيـــم والهويـــات التقليدية للثقافات الوطنية، والترويج للقيم الفردية الاستهلاكية، والمفاهيـــم الاجتماعية الغربية بصفة عامة، واعتبار تلك القيم والمفاهيم هي المقبولة كأساس للتعامل الدولي في ظل العولمة. ويمكن في هذا الصدد الإشارة إلى الهجوم على القيم الآسيوية واعتبارها مسئولة عن الأزمة المالية الآسيوية سنة 1997، مع دعوة الدول الشرق آسيوية إلى التخلي عن تلك القيم كشرط الخروج من تلك الأزمة.(20) في حين يتم التركيز على الجوانب الاقتصادية الفنية للنظام الرأسمالي في تبرير الأزمة المالية الحالية.

إن الثقافة هي أقل المتغيرات العولمية قابلية للتغير، ولذلك فهي تحتاج إلى تبني إستراتيجية خاصة تختلف عن تلك المتبعة في مجالات التعاون السياسي والاقتصادي. فنحن نستطيع إنشاء منطقة تجارة حرة أو منطقة خالية من السلاح النووي، لكننا لا نستطيع إنشاء مناطق خالية من الثقافة في أي منطقة من الأرض، ولذا فهي عملية لا تتم من خلال سياسات حكومية أو قرارات مركزية أو خطة عامة، بل تتم بصورة تدريجية متصاعدة، ما يتطلب أولا إزالة الصور السلبية المتبادلة بين الشعوب، ثم تمرير البدائل

المقبولة عالميا والقادرة على إرساء ثقافة السلام والتعايش بين الشعوب. وهو الأمر الذي تضمنته كل مبادرات التعاون الثقافي في المشاريع الأورو – متوسطية مثلا.(21)

غير أن القوى الدافعة لعملية العولمة ترفض مفهوم التعددية الثقافية، وتسعى إلى جعل قيمها إطارا مرجعيا لأي تعامل شمال – جنوب، أوربي – متوسطي . ويمكن الإشارة هنا إلى الوثيقة التي أصدرها الإتحاد الأوربي بعنوان " الإستراتيجية المشتركة تجاه الإقليم المتوسطي "(22)والتي تنص في البند السابع على أن الإتحاد الأوربي يسعى إلى نشر القيم الجوهرية التي يعتنقها الإتحاد ولدوله الاعضاء، بما في ذلك حقوق الإنسان والديمقراطية والمحكومية والشفافي وحكم القانون. وتحت البند الرابع عشر تنص وثيقة الإستراتيجية المشتركة على أنه من مجالات عمل الإتحاد الأوربي في المتوسط اتخاذ الإجراءات لحث كل الشركاء على إلغاء عقوبة الإعدام طبقا للمبادئ الإسترشادية المطبقة في الإتحاد الأوربي. وتضيف في البند الثاني والعشرين أن من تلك المجالات دعم التطابق بين الأنظمة القانونية ذات التوجهات المختلفة لحل مشكلات القانون المدني المتعلقة بالأفراد : قوانين المواريث والأحوال الشخصية بما في ذلك الطلاق.

النصوص واضحة، وما يطلب الإتحاد الأوربي تغييره لكي يتوافق مع قيمه هو مسائل تتعلق بجوهر العقيدة الإسلامية، وهي محددة صراحة في القرآن الكريم (مثل عقوبة الإعدام، قوانين المواريث، الأحوال الشخصية)، وهو أمر يكاد يرقى إلى حد إعلان الحرب الثقافية على الدول الإسلامية، وبالطبع هو أمر أشد ما يكون بعدا عن مفهوم احترام تعدد الثقافات الأخرى.(23)

خاتمة:

إن الجانب الذي ميز العلاقات الدولية في إطار العولمة الراهنة، هو القناعة بأن العملية الجارية هي من التفاعل المتبادل والتأثير والتأثر واسعة النطاق بين أرجاء العالم أنما تتم ليس كنتيجة التطور التراكمي في عوالم هيكلية فقط، ولكن تتم تحت قيادة وإدارة نموذج حضاري واحد وبفاعلية قيادة قوة واحدة من قوى هذا النموذج.

ثم عن صعود الأبعاد الاجتماعية الثقافية في تحليل العولمة إلى جانب الأبعاد التقليدية يمثل إضافة حقيقية في دراسة التغيرات العالمية،وكان لذلك عدة مدلولات أهمها أن

الاختلاف حول العولمة لم يكن حول التجليات بقدر ما كان حول البعد القيمي لمضمون هذه التجليات وعواقبها.

الهوامش :

1- نادية محمود مصطفى، المنطقة العربية والنظام الدولي الجديد، (القاهرة : مركز الدراسات الحضارية)، 1993.

2- Ken Dark, Defining global change, from Barry Holden :the ethical dimensions of global change,1996,p7-17.

3- Fred Halliday , the end of the cold war and international relations, from K. Booth , S . Smith: International relations theory today,1995,pp39-61.

4- James Roseneau , The dynamics of globalization to ward on operational formulation, Security dialogue,v261996,pp247-262.

4- أحمد يوسف أحمد، الوطن العربي والتغيرات العالمية، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات العربية)،1991.

5- نفس المرجع السابق.

6- محمد السيد سليم، "العولمة واستراتيجيات العالم الإسلامي للتعامل معها"، السياسة الدولية، عدد151،أفريل2003،ص8 .

7- نادية مصطفى، "التحديات السياسية الخارجية للعالم الإسلامي"، السياسة الدولية، أكتوبر1985.

8- نفس المرجع السابق.

9- محمد السيد سليم، "العولمة واستراتيجيات العالم الإسلامي للتعامل معها" .

10- محمد السيد سليم، "المشاركة الأورو-متوسطية:الأبعاد الثقافية"، كراسات استراتيجية، عدد109، 2001.

11- هانس بيتر مارتن، فخ العولمة: الإعتماد على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة: عدنان عباس علي، (القاهرة :عالم المعرفة)،1998.

12- سيد محمد كاظم سجاد بور، "العولمة والأمن القومي"، مختارات إيرانية، نوفمبر200، ص39-41.

13- محمد السيد سليم، " العولمة واستراتيجيات العالم الإسلامي للتعامل معها:، ص10.
14- محمد السيد سليم، "التحولات العالمية وآثارها على العالم الإسلامي"، قضايا إسلامية معاصرة، (جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية)، 1997.
15- جون بيليس وستيف سميت، عولمة السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، (دبي: الإمارات العربية المتحدة)، 2004.
16- العولمة وتداعياتها على الأمن القومي العربي، الكويت: المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية)، 2001، ص20-21.
17- محمد السيد سليم، " العولمة واستراتيجيات العالم الإسلامي للتعامل معها" .
18- Y.Yamamoto, Globaliztion and the state: A Japanese perspective, Japan review of international affairs,12,Fall1998,pp198-212.
19- Amir Haji-Yousef, Economic globalization,internationalization of the state and cooperation:the cause of the Islamic Republic of Iran, The Iranian journal of international affairs,13, Spring 2001,p2.
20- محمد السيد سليم،" العولمة واستراتيجيات العالم الإسلامي للتعامل معها" .
21- محمد السيد سليم، "المشاركة الأورو- متوسطية:الأبعاد الثقافية" .
22- صدرت الوثيقة عن قمة الإتحاد الأوربي في 16 جوان 2000.
23- محمد السيد سليم، "المشاركة الأورو- متوسطية: الأبعاد الثقافية" .